

ميثاق أخلاقيات وآداب العمل الجامعي والبحث العلمي

الأخلاق ضرورة من ضرورات الحياة المتحضرة، ومتطلباً أساسياً لتنظيم المجتمع واستقراره، وغايتها يعني غلبة شريعة الغاب حيث " القوة هي الحق " وليس " الحق هو القوة ". والجامعة على وجه الخصوص كمؤسسة ذات دور تعليمي وتنويري وتربوي مسئولة عن نشر الأخلاق ليس فقط في ممارساتها وإنما أيضاً في سياساتها وفي كل ما تدعو إليه . الجامعة مسئولة عن الالتزام الخلقي في الأداء، ومسئولة أيضاً عن تنمية الالتزام الخلقي بين الطلاب .

ويكون من المفيد للغاية أن يكون للكلية أو أى مؤسسة أكاديمية مجموعة المعايير الأخلاقية التي تلتزم بها وتلتزم بها العاملين بها في ميثاق مكتوب يتضمن تلك المعايير ويكون مرجعاً ومرشداً لهم جميعاً وأساساً لتقييم سلوكهم أو لمحاسبتهم .

ولما كانت الجامعة معنية أساساً ببناء البشر وتحسين ظروف الانسان، فهي فى المقام الأول منظمة أخلاقية، تعنى بالبناء العلمى والخلقى للطالب، وعليها بالتالى أن تحرص على تنمية بيئة أخلاقية فى التنظيم والإعزات عن النهوض برسالتها، فلا انفصال بين تحقيق رسالة الجامعة وبين التزامها بالأخلاق، ولا يتصور منطقياً الزعم بأن الجامعة نجحت فى تخريج الكوادر واجراء البحوث فى حين أن سلوكياتها وسلوكيات أعضائها غير منسجمة مع الأخلاق لذلك فمن الضرورى أيضاً أن تعرف على مواصفات البيئة الأخلاقية فى الجامعة ومن هذه المواصفات الوعى الخلقى وتحمل الأساتذة لمسئولياتهم الأخلاقية. من الضرورى أن نتفق أولاً على تعريف مبسط لماهية الأخلاق ودور الجامعة كمنظمة أخلاقية، وبناءً على ذلك فإنه من الممكن أن نعرف الأخلاق على أنها أن تعرف ما هو التصرف الصحيح وما هو التصرف الخطأ ثم أن تفعل ما هو صحيح.

تعريف الميثاق الأخلاقي

هو مجموعة القيم العليا التي تسعى الجامعة أو العاملون بها الى الالتزام بها أثناء ممارسة العمل، ويتم صياغتها بأسلوب "يجب" أو "سوف نلتزم" أو "يحظر" أو ما شابه ذلك، ويحدد الميثاق القواعد الواجبة في السلوك المتوقع وفي السلوك المحرم أيضاً. ويقصد بالقيم العليا ذلك التنظيم الخاص لخبرة الإنسان بما يعمل على تكوين الضمير الاجتماعي، وتوجيه السلوك في المواقف المختلفة وفق المعايير السائدة في المجتمع. ومثال ذلك قيم الصدق في القول والإخلاص في العمل وعدم السرقة. وهناك فرق بين القيم الروحية والقيم الاجتماعية فالأولى تستمد من الدين والثانية تستمد من الثقافة السائدة ومن مراحل نمو الشخص وما يتلقاه من تربية.

هل هو ميثاق أخلاق المهنة أم أخلاق البحث العلمى الذى يشكل السمة الأساسية فى العمل الأكاديمى. كل التعبيرات تؤدي تقريباً إلى نتيجة واحدة، وان كانت كلمة الآداب توحى بمحدودية الالتزام والجزاء، والعكس فى كلمة الأخلاق ومع ذلك فالاستخدام شائع للكلمتين معاً أو إحداهما فى وصف مضمون الميثاق المهني .

الفوائد المترتبة على الالتزام الأخلاقي فى الجامعة

1- الاهتمام بالأخلاق يسهم فى تحسين المجتمع ككل، فتراجع الممارسات الظالمة، وتتوافر الفرص المتكافئة للناس، وتنفذ الأعمال بواسطة الأعلى كفاءة، وتستخدم الموارد المحدودة فيما هو أكثر نفعاً، ويقطع الطريق على الطفيليين والمتربحين تدريجياً، ويتسع بالتدرج أيضاً، أمام المجتهدين . كل هذا وغيره يتحقق إذا التزم الجميع بالأخلاق .

- 2- الالتزام بأخلاقيات العمل يسهم في شيوع الرضا الاجتماعي بين غالبية الناس كنتيجة لعدالة التعامل والمعاملات والعقود واسناد الأعمال وتوزيع الثروة وربط الدخول بالمجهود، ... الخ
 - 3- أخلاقيات العمل تدعم البيئة المواتية لروح الفريق وزيادة الانتاجية، وهو ما يعود بالنفع على الفرد وعلى المنظمة وعلى المجتمع .
 - 4- ادارة أخلاقيات العمل بكفاءة تشعر العاملين والأساتذة بالثقة بالنفس، والثقة في العمل وبأنهم يقفون على أرض صلبة ونزيهة وشريفة، وكل هذا يقلل القلق والتوتر والضغوط ويحقق المزيد من الاستقرار والراحة النفسية .
 - 5- إن الالتزام الخلقى في المنظمة يؤمنها ضد المخاطر بدرجة كبيرة، حيث يكون هناك التزام بالشرعية، وابتعاد عن المخالفات، أو الجرائم، والتمسك بالقانون، فالقانون من قبل ومن بعد ليس إلا قيمة أخلاقية.
 - 6- الالتزام بأخلاقيات العمل يدعم عدداً من البرامج الأخرى الهامة مثل برامج التنمية البشرية، وبرامج الجودة الشاملة، وبرامج التخطيط الإستراتيجي، وكل هذا يصب في اتجاه دعم المنظمة وتنميتها ونجاحها .
 - 7- إن الالتزام بمواثيق أخلاقية صارمة يدفع المتعاملين إلى اللجوء في تعاملاتهم إلى الجهات الملتزمة أخلاقياً، وبالتالي تنجح الممارسة الجيدة أو الصحيحة في طرد الممارسة السيئة من ساحة الأعمال .
 - 8- إن وجود ميثاق أخلاقي تلتزم به المهنة أو المنظمة يكون بمثابة دليل أو مرجع يسترشد به الجميع ليس فقط في تصرفاتهم، وإنما أيضاً عندما تتور الخلافات أو يثور الجدل حول ما هو السلوك الواجب الاتباع .
- وتنقسم هذه الوثيقة الى قسمين اولها وثيقة للعمل المهني في كافة ممارسات العمل الأكاديمي والاداري في الجامعة وثانيهما وثيقة للممارسات والأنشطة البحثية. وتحدد كلتا الوثيقتين عناصر الميثاق الأخلاقي الذي يشكل اطارا فكريا وماديا لعمل الأطراف المختلفة في الجامعة.

أولاً: وثيقة أخلاقيات وآداب المهنة

أهمية الأخلاق في الجامعة

تمثل طبيعة الفئة التي يتعامل معها الأستاذ الجامعي صعوبة حقيقية في عمل الأستاذ الجامعي، بل قد يثار الجدل بالفعل حول من هم عملاء الأستاذ : هل هو الطالب فقط، أم الأسرة أم الجهات التي سيعمل فيها بعد التخرج، أم المجتمع الواسع الذي سيستقبل هذا الخريج ؟ أم من بالتحديد ؟

من الذي يقرر مستقبل الطالب حقيقة ؟ ومن له الحق الطبيعي في ذلك ؟ ولا يخفى علينا احتمالات ومدى التعارض في الرؤى بين مختلف الأطراف، وبالتالي التعارض في توقعات الأطراف المختلفة منك كأستاذ فيما تفعله مع الطالب. وكما جاء سلفاً فإن الجامعة تتميز بأن وظيفتها نشر الأخلاق الحميدة ورسالتها البناء الخلقى للشباب؛ على الأقل هذا جزء من رسالتها. وبالتالي فإن تعاملنا مع أخلاقيات المهنة يكتسب أولاً مذاقاً خاصاً وثانياً أهمية مضاعفة.

صفات الأستاذ الجامعي:

1- الأمانة والصدق

ينبغي أن يتسم أستاذ الجامعة بالأمانة والصدق مع النفس، الأمانة في تعاملاته مع الآخرين، الأمانة العلمية والتعليمية، الصدق في القول والعمل.

2- الالتزام والإيجابية

الالتزام في جميع ما يقوم به من مهام مختلفة (تدريبية- بحثية- إشرافية- خدمية) التفاعل الإيجابي في جميع ما يناط به من مهام، الإخلاص والحماس والتفاني في العمل بروح تتسم بالود والمحبة.

3- الموضوعية

تناول القضايا بتجرد وحيادة، تغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية.

4- الاحترام المتبادل

احترام النفس، احترام وتوقير الصغير للكبير واحترام وعطف الكبير على الصغير بما ينسحب على جميع أفراد المجتمع الجامعي في علاقاته وتعاملاته.

5- الرأي شوري

عدم الانفراد باتخاذ القرارات، الالتزام بتنفيذ قرار ورأي الأغلبية بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح والقيم والأعراف الجامعية.

6- الخلافات في الرأي لا تفسد الود

تقبل الرأي الآخر باحترام وسعة الصدر، عدم تجاوز الخلافات مهما كانت الحدود والأعراف الجامعية.. عدم اللجوء إلى جهات أخرى خارج القسم ثم الكلية ثم الجامعة للفصل في أي خلافات إلا بعد استنفاد كافة السبل على المستويات الجامعية السابقة.

- القدوة الحسنة

عضو هيئة التدريس يجب أن يكون قدوة يحتذى بها بالنسبة لكل من يتعامل معهم في جميع سلوكياته وتصرفاته وتعاملاته، ويسرى ذلك بالدرجة الأولى على من يناط بهم مسؤولية قيادة العمل الجامعي. ويعنى ذلك أن سلوك الأستاذ سيكون النموذج الذى يقيس الطلاب سلوكهم عليه، وبالتالي يتحمل الأستاذ مسؤولية إضافية فى المجتمع فى مسألة الالتزام الأخلاقى . فالمحاسب أو المهندس أو العامل يتصرف كما يراه مناسباً ولا يترك سلوكه أثراً كبيراً على الآخرين، ولكن الأستاذ حينما يتصرف سينظر الطلاب إليه على أن هذا هو التصرف المناسب (وتسرى نفس الملحوظة على الأستاذ فى التعليم قبل الجامعى ولعلها هناك تكون أكثر حدة).

- العدالة

عضو هيئة التدريس مربي وباحث وقاضى، وعليه أن يلتزم بمنطق العدالة فى جميع ما يسند إليه من أعمال، وإنه خير موارد العدل القياس على النفس.

مصادر المبادئ الأخلاقية

تستمد المعايير الأخلاقية من ثلاث مصادر رئيسية:

– المصدر الأول: الشرع والقيم الانسانية

القيم الانسانية الأساسية المنبثقة من الديانات السماوية التى تتبع من أن الله سبحانه وتعالى قد ميز العلماء عندما قال سبحانه وتعالى: "هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون" .. وقال تعالى: " .. إنما يخشى الله من عباده العلماء .." صدق الله العظيم.. وخشية الله سبحانه.. شاملة وواسعة تضم بين جنباتها كل خلق كريم ومبدأ قويم. وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق " وأولى مكان بمكارم الأخلاق هو حيث يكون العلم والعلماء. و من أمثلة هذه القيم المستمدة من الشرائع السماوية؛ الأمانة والصدق وعدم إيذاء الغير.

– المصدر الثاني: القوانين والشرائح:

تنص المادة () من قانون الجامعات على ما يلى:

على أعضاء هيئة التدريس التمسك بالتقاليد والقيم الجامعية الأصيلة والعمل على بثها فى نفوس الطلاب، وعليهم ترسيخ وتدعيم

الاتصال المباشر بالطلاب ورعاية شئونهم الاجتماعية والثقافية والرياضية.

ولقد جاء فى النصوص التفسيرية لذلك: أنه من الواضح أن النصوص المقررة للواجبات مهما تعددت لا قيمة لها فى ذاتها إلا بعد

الالتزام بها من جانب أعضاء هيئة التدريس نصاً وروحاً.

والواقع أن المجتمع الجامعى تحكمه قيم وتقاليد لها قوة القانون، وتعارف عليها العلماء فى مجتمعنا ومجتمعات أخرى، ولعله يكون من المناسب أن نذكر فيما يلى على سبيل المثال لا الحصر بعضاً من القيم والتقاليد التى تحيا وتتطور بها الجامعات، فالجامعة أستاذ وطالب علم وكان لازماً أن ترسخ تلك التقاليد لإيجاد البيئة المثالية والمناخ المناسب لعمل الجامعة وهى:

– المصدر الثالث: الثقافة السائدة فى المجتمع

الثقافة السائدة فى المجتمع وما يفعله الآخرون. فما يشاهده الأستاذ فى سلوكيات الآخرين لابد سيترك أثراً عليه أحياناً، بل إن تصرف رئيس الجامعة مثلاً يمكن أن يصبح معياراً نقيس عليه للاختيار بين تصرفين مطروحين للمناقشة والسلوك .

نطاق المسؤولية الأخلاقية للأستاذ

أوضحنا سلفاً أن كل ما يفعله الإنسان يتضمن رسالة خلقية، سواء كان ذلك بقصد أو بدون قصد، والأستاذ الجامعي (والأستاذ في المدرسة أيضاً) في موقع خاص للغاية بالنسبة لطلابه وبالنسبة للمجتمع، حيث يتوقع منه أن يعاون في التنشئة الخلقية السليمة للطلاب، إضافة إلى أن يتحلي هو نفسه بالخلق القويم في سلوكه ليس فقط لان هذا واجبه، وإنما أيضاً لأنه النموذج الذي يؤثر في سلوك المحيطين به .

مسئولية الأستاذ في الأخلاق تقع إذن في بعدين :

البعد الأول

واجبه في أن يكون ملتزماً في سلوكه بالمعايير الأخلاقية الرسمية وغير الرسمية المنبثقة من الأديان والثقافة السائدة والمجتمع .

البعد الثاني

واجبه في أن يسهم بجدية في تربية طلابه وتهيئة الظروف لنموهم المعرفي والخلقي نمواً صحيحاً .
وغني عن البيان أن سلوك الأستاذ ينعكس علي البعدين في نفس الوقت، فكل ما يفعله الأستاذ هو التزام خلقي وهو نموذج يسهم في التكوين الخلقي لطلابه .

أخلاقيات المهنة في التدريس

- المسؤوليات الأساسية

يجب أن يلتزم الأستاذ الجامعي في القيام بمهام التدريس بما يلي :

- التأكد من إتقان المادة التي يناط به تدريسها أو يؤهل نفسه فيها قبل أن يقبل تدريسها .
- التحضير الجيد لمادته مع الإحاطة الوافية بمستجداتها ومستحدثاتها ليكون متمكناً من المادة بالقدر الذي يؤهله لتدريسها على أفضل وجه .
- الالتزام بمعايير الجودة الرسمية أو غير الرسمية في تحديد المستوى العلمي للمادة التي يقوم بتدريسها، فلا تكون أعلى مما هو مطلوب فتخلق صعوبات غير مبررة، أو تكون أسهل مما هو مطلوب فتؤثر سلبياً على عملية التعلم اللاحقة، وعلى مستوى الخريج، وعلى مستوى أداء المهن في المجتمع في نهاية الأمر .
- الالتزام بخلق الفرص لان يحقق طلابه أعلى مستوى من الإنجاز تسمح به قدراتهم .
- أن يعلن لطلابه إطار المقرر وأهدافه ومحتوياته وأساليب تقييمه ومراجعته وارتباطه ببرنامج الدراسة ككل، ويقبل مناقشة الطلاب في كل هذا .
- أن يلتزم باستخدام وقت التدريس استخداماً جيداً وبما يحقق مصلحة الطلاب والجامعة والمجتمع .
- أن ينمي في الطالب قدرات التفكير المنطقي، ويتقبل توصله الى نتائج مستقلة بناء على هذا التفكير .
- أن يحترم قدرة الطالب على التفكير، وان يشجعه على التفكير المستقل، ويحترم رأيه المبني على أسانيد محددة .
- أن يسمح بالمناقشة والاعتراض وفق أصول الحوار البناء وتبعاً لأداب الحديث المتعارف عليها، وبما يهيئ فرصاً أفضل للتعلم .
- أن يتقن مهارة التدريس ، وأن يستخدم الطرق والوسائل التي تساعد في إتقان التدريس وجعله مشوقاً وممتعاً ومفيداً في نفس الوقت .

- أن يؤدي عمله في المحاضرة أو المعمل أو المرسم، الخ بأمانة وإخلاص، حريصاً على النمو المعرفي والخلقي لطلابه ومعاونيه .
- أن يتابع أداء طلابه إلى أقصى مدى ممكن، وان يتيح نتائج المتابعة لطلابه ولذوي الشأن للتصرف بناء عليها .
- أن يكون نموذجاً للقيم الديمقراطية في حرية الفكر وحرية الرأي وحرية التعبير والمساواة، وان يسعى لتنمية هذه القيم في طلابه .
- أن يوجه طلابه التوجيه السليم بشأن مصادر المعرفة وأوعية المعلومات ومراجع الدراسة .
- أن يراعى كلما كان ذلك ممكناً نقل عبء متزايد من مسؤولية التعلّم الى الطالب من خلال اتباع أساليب التدريس المناسبة .
- أن يتمتع عن إعطاء الدروس الخصوصية تحت أي مسمى بأجر أو بدون اجر .

أخلاقيات المهنة في تقييم الطلاب وتنظيم الامتحانات

يجب أن يلتزم الأستاذ الجامعي بعدد من المسؤوليات والسلوكيات الأساسية :

- التقييم المستمر أو الدوري للطلاب مع إفادتهم بنتائج التقييم للاستفادة منها في تصحيح المسار أو تدعيمه حسب الحالة .
- إخطار ولي الأمر بنتائج التقييم في الحالات التي تستوجب ذلك، مثل (وضع الطالب على قائمة الإنذار) أو (إعطاء الطالب فرصة أخيرة من الخارج) أو غير ذلك من الحالات حسب السياسة المتبعة في المؤسسة التعليمية .
- توخي العدل والجودة في تصميم الامتحان ليكون متمشياً مع ما يتم تدريسه وما يتم تحصيله، وقادراً على فرز مستويات الطلاب حسب تفوقهم .
- توخي الدقة والعدل والتزام النظام والانضباط في جلسات الامتحان .
- منع الغش منعاً باتاً ومعاقبة الغش والشروع فيه .
- تنظيم الامتحانات بما يهيئ الفرصة لتطبيق الحزم والعدل في نفس الوقت .
- لا يجوز إشراك الأقارب في امتحانات اقاربهم .
- لا يسند تصحيح الكراسات الا لاشخاص مؤهلين ومؤتمنين .
- تراعى الدقة التامة في تصحيح كراسات الإجابة، مع المحافظة على سرية الأسماء، ما لم يكن النظام يسمح بغير ذلك .
- تنظيم عملية رصد النتائج بما يكفل الدقة التامة والسرية التامة .
- تعرض النتائج على لجنة الممتحنين دون كشف الأسماء لإتخاذ قراراتها .
- تعلن النتائج في وقت واحد من مصدر واحد .
- السماح بمراجعة النتائج حال وجود أي تظلم، مع بحث التظلم بجدية تامة .
- يطبق التقويم التراكمي كلما كان ذلك ممكناً تحقيقاً لدرجة أكبر من العدالة .

أخلاقيات المهنة في البحث والتأليف والإشراف على الرسائل العلمية

يجب أن يلتزم الأستاذ الجامعي بعدد من المسؤوليات الرئيسية في شأن البحث والتأليف العلمي والإشراف على الرسائل العلمية :

- توجيه بحوثه لما يفيد المعرفة والمجتمع والإنسانية كالالتزام أخلاقي أساسي بحكم وظيفته .
- الأمانة العلمية في تنفيذ بحوثه ومؤلفاته فلا ينسب لنفسه إلا فكره وعمله فقط، ويجب أن يكون مقدار الاستفادة من الآخرين معروفاً ومحددًا .
- في تلخيص وجهات النظر العلمية للآخرين يجب توخي الدقة دون التحيز الانتقائي في العرض وفق الهوى أو الميول .
- في البحوث المشتركة يجب توضيح أدوار المشتركين بدقة والابتعاد عن وضع الأسماء للمجاملة أو للمعاونة .
- عدم بتر النصوص المنقولة بما يخل بقصد صاحبها سواء كان ذلك بقصد أو بغير قصد .
- في الاقتباس يجب أن يكون المصدر محدداً وواضحاً ومقدار الاقتباس مفهوماً بدون أي لبس أو غموض .
- في الإشارة إلى المراجع تذكر المراجع بأمانة تامة وبدقة تمكّن من الرجوع إليها ولا تذكر مراجع لم يتم استخدامها إلا باعتبارها قائمة قراءة إضافية .
- في جمع البيانات الميدانية تراعى الدقة والصدق والأمانة مع الابتعاد تماماً عن الإيحاء للمستقصى منهم بالإجابة .
- في تحليل البيانات يقوم الباحث بنفسه بالتحليل ولا يسند للغير أكثر من الحسابات والتحليلات الرقمية التي يمكن أن تقوم بها الآلات في كل الأحوال، أما التفسير والتقييم والمقارنة والاستنتاج والتنظير فتلك كلها مسؤولية الباحث .
- في جمع أو تحليل البيانات لا يجوز اصطناع بيانات أو نتائج . ويتذكر الباحث دائماً أنه ليس مطالباً بإثبات صحة الفرض، بل أن الفرض قد يثبت خطؤه وتكون قيمة البحث للإنسانية وللمعرفة أكبر .
- المحافظة على سرية البيانات واجبة، خصوصاً إذا تعلق الأمر بأمور شخصية أو بمسائل مالية أو سلوكية .
- يراعى أن تنسب المؤلفات إلى صاحبها ولا يليق أخلاقياً تبادل الأسماء على المراجع ابتغاء مكاسب مالية أو وجاهة علمية .
- يراعى تحديث البيانات في المؤلفات المقررة على الطلاب حتى لا يتوهم الطلاب حقائق مغلوطة نتيجة لعدم تحديث البيانات، أو على الأقل لا يكونون محيطين بالأوضاع الحديثة، وهذه مسؤولية أخلاقية جسيمة .
- ولدى الإشراف على الرسائل العلمية فالأستاذ مطالب بما يلي :
 - توجيه بحوثه لما يفيد المعرفة والمجتمع والإنسانية
 - التوجيه المخلص والأمين في اختيار وإقرار موضوع البحث .
 - التأكد من قدرة الباحث على القيام ببحثه تحت إشراف الأستاذ .
 - تقديم المعونة العلمية المقننة للطلاب والتي لا تكون أكثر مما يجب فلا يتحمل الطالب مسؤوليته، ولا تكون أقل مما يجب فلا يستفيد الطالب من أستاذه .
 - تعويد الطالب على تحمل مسؤولية بحثه وتحليلاته ونتائجه والاستعداد للدفاع عنها .
 - الأمانة العلمية في تنفيذ بحوثه ومؤلفاته والتأكيد المستمر لطلابه على الأمانة العلمية والسرية .
 - تدريب الطالب على التقييم المستقل والاختيار الحر أثناء تنفيذ البحث على أن يتحمل نتيجة قراره .
 - التأكد من قدرة الباحث على القيام ببحثه تحت إشراف الأستاذ وتنمية خصال الباحث العلمي في الطالب .
 - التقييم الدقيق والعاقل للبحوث سواء التي يشرف عليها أو التي يدعى للاشتراك في الحكم عليها .

- عدم الانزلاق إلى سلوكيات ابتزاز أو إذلال أو إهانة الطالب وتسفيه قدراته سواء أثناء البحث أو في جلسات المناقشة العلنية للرسائل، فذلك المسلك أو لا نموذج سيء للطالب وثانياً قد يمس بالضرر شخصية الطالب، وبذلك يكون الأستاذ قد أخل بمسئوليته الخلقية إزاء المساهمة في النمو المعرفي والخلقي السليم للطالب .
- يراعى تحديث البيانات في المؤلفات المقررة على الطلاب .
- يجب توضيح ادوار المشتركين في البحوث المشتركة بدقة والابتعاد عن المجاملة
- في الاقتباس يجب ان يكون المصدر محددًا وواضحًا وعدم بتر النصوص المنقولة بما يخل بقصد صاحبها سواء كان بقصد أو غير قصد
- لا بد ان تذكر المراجع بأمانة تامة وبدقة تمكن من الرجوع إليها ولا يذكر مراجع لم يتم استخدامها إلا باعتبارها قائمة قراءة إضافية.
- في جمع وتحليل البيانات الميدانية يراعى الدقة والصدق والأمانة
- المحافظة على السرية خصوصًا فيما يتعلق بأمور شخصية أو مسائل مالية أو سلوكية.

أخلاقيات المهنة في قبول الهدايا والتبرعات

يمكن حصر المسؤولية للجامعة والأستاذ فيما يلي :

- لا يجوز قبول الهدايا أو التبرعات من جهات مشبوهة أو من أشخاص سيئى السمعة أو تثار حولهم مجادلات أخلاقية أو تمس الشرف والنزاهة . الابتعاد عن هذا أفضل للجامعة من أي فائدة قد تجنى من التبرع .
- الهدايا والتبرعات التي تتلقاها الجامعة يجب أن تكون معلنة بشفافية تامة، وجهات تلقيها بالجامعة معلنة، واستخداماتها معلنة .
- المنح والهبات التي لا ترد من حكومات أجنبية يجب أن يطبق عليها نفس القواعد .
- يجب وقف التعامل مع أي جهة أو شخص ثبت مؤخرًا تورطها أو تورطه في مسائل تمس النزاهة أو الشرف .
- يجب عدم ربط الهدايا والتبرعات بأي تأثير على سياسات الجامعة ونشاطها .
- الأساتذة الأفراد يحظر عليهم قبول هدايا أو تبرعات شخصية، خاصة من أشخاص لهم علاقة بعمل الأستاذ .
- يجب على الجامعة إصدار سياسة رسمية بشأن قبول الهدايا والتبرعات وأن تطبقها بكل دقة، ويجوز أن تدمج هذه السياسة في ميثاق أخلاقيات المهنة أن وجد بالجامعة .

- المسؤولية المهنية للأستاذ عن النمو الخلقى لطلابه

- الأستاذ نموذج وقدوة، والأستاذ يبعث برسائل خلقية مؤثرة في كل ما يقوله ويفعله داخل الجامعة وخارج الجامعة، ومسئوليته المهنية عن النمو الخلقى لطلابه ربما تكون أخطر من مسؤوليته عن نموهم العلمي أو المعرفي . بل أن أقصر طريق لتفوق طلابه هو نموهم الخلقى المسئول . الأستاذ الجامعي إذن مسئول مهنيًا وخلقياً عن النمو الخلقى السوي لطلابه، وما يذكر بشأن مسؤوليته المهنية في الجوانب الأخرى لعمله لا شك له تأثير غير مباشر على النمو الخلقى لطلابه، ولكنى أثرت أن أفرد لهذا الأمر مساحة مستقلة بغية المزيد من التحديد والتوضيح لأخلاقيات الأستاذ الجامعي في هذا الشأن .
- كما سبق أن ذكره فإن الأستاذ الجامعي هو النموذج الذي تتطلع إليه أنظار الآخرين، وبخاصة طلابه ومعاونيه وتعتبر سلوكياته أهم المؤثرات على سلوكياتهم بل يكاد ينسى الناس أن الأستاذ الجامعي بشر مثلهم، ويتصورونه دائماً بلا أخطاء وبلا هنأت .
- وصحيح أن في ذلك مبالغة كبيرة، ولكنها مبالغة تفرض على الأستاذ مسؤولية كبيرة أيضاً . وتتمثل هذه المسؤولية في أن يحاول

الأستاذ جاهداً أن يقدم في أفعاله ونموذجاً طيباً يحتذى به طلابه، ويتمثلون به . ولا يقف ما نقصده في النموذج بالاجتهاد العلمي والالتزام العلمي، وإنما يمتد ليشمل كل جوانب شخصية الأستاذ حتى ملبسه ومشينته وكلامه واهتماماته .

الأستاذ الجامعي مسئول عن السعي بكافة السبل المباشرة وغير المباشرة لان يغرس في نفوس طلابه القيم السليمة والأخلاق الحميدة، وبخاصة قيم التقدم مثل قيمة الوقت، وإتقان العمل، وقبول الآخر والتعددية، والحوار البناء، والنقد الذاتي، واتباع المنهج العلمي .

على الأستاذ الجامعي أن يدرك أدواره المتعددة بالنسبة للطلاب، وأن يؤهل نفسه للقيام بهذه الأدوار بكفاءة وفعالية، وأن يمارسها فعلاً بإخلاص نهوضاً بمسئوليته الجسيمة في التنشئة الخلقية لطلابها .

من هذه الأدوار مثلاً :-

- دور المعلم .
- دور الموجه .
- دور الصديق .
- دور الزميل .
- دور الأب .
- دور المصحح .
- دور الرائد .

إن الأستاذ الجامعي هو كل ذلك وأكثر بالنسبة لطلابها، فلا يهمل أياً منها، ولا يتناقض سلوكه معها، ويتشكل في المواقف المختلفة بما يلائم الدور المطلوب في كل موقف . فقد يتطلب الموقف أن يكون الأستاذ صديقاً للطلاب فيمارس الدور باحترام، وفي اليوم التالي يكون الأستاذ مصححاً وموجهاً وربما معاقباً لنفس الطالب لان الموقف يتطلب ذلك .

ويلاحظ أن بعض أساتذة الجامعة لا يأخذون مسألة الريادة الطلابية مأخذ الجد، ولا يعطونها الوقت أو الجهد الذي تستحقه، بل أن بعض الأساتذة لا يعرفون من الريادة إلا أنها مسمى لأحد بنود المرتب في نهاية الشهر . إن بعض الأساتذة لا يري له دوراً في النمو الخلقى لطلابها، ولا يمارس الريادة الطلابية في الواقع .

من الطريف أحياناً أن الأستاذ الذي يرفض المشاركة في أي نشاط ريادي للطلاب لا يرفض صرف مكافآت الريادة، حيث تعتبر الغالبية من الأساتذة أن هذه مجرد حيلة لزيادة المرتب الهزيل للأستاذ بطريقة ملتوية خوفاً من اعتراض فئات أخرى في المجتمع إذا رفعت المرتبات صراحة .

- الأستاذ والمشاركة في الأنشطة الطلابية

مطلوب من الأستاذ الجامعي أيضاً أن يشارك في الأنشطة الطلابية المتنوعة ليس فقط للاستمتاع أو لتشجيع المواهب، وإنما أيضاً لتوظيفها بإبداع في البناء الخلقى القويم للطلاب . وهذه مسؤولية أخلاقية مهنية للأستاذ لا يصح النكوص عن النهوض بها .

أخلاقيات المهنة في خدمة الجامعة والمجتمع

لا ينفصل دور الأستاذ في خدمة الجامعة والمجتمع عن دوره في خدمة العلم وفي خدمة الطلاب، بل إن خدمته لعلمه وطلابه هي أهم ما يقدمه كخدمة للجامعة والمجتمع . على أنى وددت أن أورد هنا بعض الملاحظات الإضافية بشأن مسؤولية الأستاذ الأخلاقية قبل الجامعة والمجتمع :

- أداء عمله العلمي والطلابي بأمانة وإخلاص ليسهم أولاً في تنمية المعرفة الإنسانية، وليسهم ثانياً في تخريج المواطنين الأكثر قدرة على المشاركة الفاعلة والإيجابية في المجتمع .
- ربط ما يعلمه أو يبحثه باحتياجات المجتمع، خصوصاً مع محدودية موارد المجتمع عموماً، وبالتالي يهتماً بتوظيف الجزء الأكبر من جهد وفكر وعلم الأستاذ للقضايا المباشرة التي يحتاج المجتمع إليها .
- تقبل المهام المسندة إليه في النهوض بشئون الجامعة بصدق ورحب والقيام بها بإخلاص وإتقان، وألا تعوقه الصعوبات أو المشكلات عن تنفيذ ما يسند إليه من مهام .
- القيام بكل ما في وسعه لمعاونة وتنمية الهيئة المعاونة له من مدرسين مساعدين أو معيدين أو أعضاء هيئة التدريس الأقل في الدرجة الوظيفية. إن مسؤولية الأستاذ هنا مسؤولية مقدسة قبل الله والوطن والجامعة، والأستاذ الذي لا يعتني بالمعيدين أو المدرسين المساعدين أو الباحثين في قسمه يكون مقصراً في واجبه ومتخلياً عن مسؤوليته .
- عدم المبالغة في تقدير المردود المادي لعمله بدون مسوغ، فالتقدير العادل هو المتوقع من أستاذ الجامعة، مهندساً كان أو طبيباً أو محاسباً ويتصل بذلك تقدير أسعار الكتب وهي قضية شائكة، ربما تحتاج لشجاعة المسؤول قبل الأستاذ .
- على الأستاذ أن يحافظ على المال العام بكل وسيلة يراها مناسبة سواء فيما يستخدمه من معدات ومستلزمات، أو في استخدام وقته، أو في إبداء الرأي والاشتراك في اللجان (مثل لجنة فحص العروض المقدمة لتجهيز معمل الفيزياء) وحين يطلب منه توصيف عمل سيتم طرحه يقوم بذلك بما يحقق الحفاظ على المال العام .
- الالتزام باللوائح والقوانين والنظم وكل ما يشرع من قواعد، وإذا لم يرق له نظام أو قاعدة يتخذ الإجراء القانوني للاعتراض أو لمحاولة التعديل .
- التصدي لخدمة المجتمع كلما كان ذلك في استطاعته .
- التصدي لقضايا الرأي كلما كان ذلك في استطاعته .
- أن يقيم علاقاته مع زملائه ورؤسائه ومرءوسيه على الاحترام المتبادل والحرص على الصالح العام، وان يتجنب المجاملات التي تهدد الصالح العام .
- إذا تولى منصباً إدارياً درب نفسه أو رحب بالتدريب المتاح ليقوم بعمله على أكمل وجه في حدود قدراته .

المسئوليات الأخلاقية لرئيس الجامعة

قد يظن البعض أن تعامل رئيس الجامعة يكون غالباً مع الأساتذة والعاملين وبالتالي فهو ليس مسئولاً عن التنمية الخلقية للطلاب، والواقع أنه مسئول وبدرجة أكبر من أي أستاذ آخر، فهو مسئول خلقياً كأستاذ، ومسئول خلقياً كعميد، وسأشرح مسئولياته كعميد فيما يلي :

تحديد أسلوب القيادة الذي يتبعه في إدارة الجامعة

- رئيس الجامعة هو الذي يقرر إلى حد كبير أسلوب القيادة الذي يتبعه في إدارة الجامعة، وهذا الأسلوب القيادي ينعكس مباشرة على مناخ الكلية العام وبيئتها التنظيمية، فلا يعقل أن يكون هذا الأسلوب استبدادياً وقائماً على إسكات المعارضين وتشجيع الموافقين، ثم نتحدث عن الديمقراطية والحوار، ونتوقع من الأساتذة أن يكونوا نماذج للسلوك الديمقراطي وتقبل الرأي الأخر في تعاملاتهم مع طلابهم ومعاونيهم .

ولا يتصور الزعم بأننا نقدر حرية الرأي ثم نغلق أبواب الحوار. إن تنمية قيم الديمقراطية والحوار لدى الأساتذة ولدى الطلاب يحتاج ابتداء الى مناخ مناسب وممارسة فعلية، ليتعلم الجميع من البداية أهمية تكوين الرأي المستقل، ووجوب الإنصات لهذا الرأي، والتعبير الحر عن الرأي من خلال القنوات الشرعية. أما القهر والكبت فلن يخلق إلا رعيلا من الأتباع.

تنمية قيم الانضباط والالتزام واحترام الوقت

- رئيس الجامعة هو المسئول عن تنمية قيم الانضباط والالتزام واحترام الوقت من خلال تنظيم الجامعة، وضبط السلوك، وضبط الجداول الدراسية، وضبط المواعيد بصفة عامة، وإلزام الجميع بواجباتهم، والمحاسبة عن التقصير، واتخاذ إجراءات التصحيح، ومعاينة المخطئين، ومكافأة المجتهدين. كل هذا السلوك هو نشر وترسيخ لقيم الانضباط والالتزام والعدل والوقت والمحاسبة وتحمل المسؤولية. رئيس الجامعة إذن يقوم بدور أخلاقي مع الجميع، أساتذة وطلاباً وموظفين. أما إذا اختلت جداول الدراسة، وتداخلت المحاضرات، وارتبكت مواعيد التطبيقات، وتاهت في الزحام حقيقة الالتزام أو عدم الالتزام بأداء الواجبات، وتاه الحساب والعقاب، إذا حدث هذا لتعذر الحديث مع الطلاب في أهمية الانضباط والالتزام، بل قد يتراجع المنضبطون عن انضباطهم، ويتقاعس الملتمسون عن أداء واجباتهم.

تنمية قيم العدل والمساواة وتكافؤ الفرص

- رئيس الجامعة الذي يتعامل بعدل وإنصاف مع الأساتذة والطلاب والموظفين، هذا العميد يسهم بسلوكه هذا في تنمية قيم العدل والمساواة وتكافؤ الفرص. بينما رئيس الجامعة الذي يجامل على حساب الحق، ويتغاضى عن أخطاء ذوي الحظوة، ويميل ميزانه مع ذوي المكانة، هذا العميد ينشر ثقافة معادية للعدل والمساواة، ويربّي طلابه على قبول الظلم وإهدار الحقوق، ويرتكب في الواقع خطأ مهنيًا جسيمًا مهما تحدث عن العدل وتشدق بالمساواة.

تنمية ثقافة التنافس الشريف

- ويرتبط بما سبق مسؤولية رئيس الجامعة عن تنمية ثقافة التنافس الشريف الذي يتيح الفرص المتساوية أمام الجميع لإبراز التفوق أو تنمية الموهبة أو إثبات الجدارة. إنه بذلك يسهم في خلق ودعم مجتمع تكافؤ الفرص داخل الجامعة، وخارج الجامعة أيضاً! وعليه أيضاً أن يرصد التفوق ويشجعه، وبرعاه، ويكرمه، فيغرس بذلك قيمة تقدير التفوق، وتقبل سبق الآخرين، والسعي المشروع للحاق بهم دون غلٍّ أو حقد.

تهيئة مناخ العمل في فرق

- رئيس الجامعة يسهم في التنمية الخلقية وفي التربية الخلقية بالكلية من خلال تهيئة مناخ العمل في فرق ومجموعات ليتعود الجميع على العمل في فريق، وعلى أن نجاح العمل الجماعي ممكن، بل وفرصه في الإنجاز أكبر. إن غياب روح الفريق عن العاملين وعن الطلاب وعن الأساتذة له مردود سلبي على إنجازهم جميعاً، بل هو مقدمة لصراعات ومهاترات تستهلك الجهد والفكر وتعكر صفو المناخ ونشر روح الفريق هو أحد المسؤوليات المهنية لرئيس الجامعة، ليس فقط في النواحي العلمية والإدارية، وإنما أيضاً في تعاملات الطلاب وفي أنشطة الطلاب.

- العميد أيضاً مسئول مهنياً عن توجيه معاونيه من الأساتذة والأخصائيين وموظفي رعاية الشباب لاستيعاب الأهداف التربوية الخلقية لكافة الأنشطة الطلابية، فالحفل الطلابي، والرحلة، ومباراة كرة السلة، ومعسكر الجواله، الخ كل هذه الأنشطة لها رسالة خلقية، وعلى العميد إدراك ذلك جيداً، ونشر هذا الإدراك وما يتبعه من الالتزام بين كل العاملين والطلاب .

نشر الثقافة الخلقية، وتأكيد الالتزام بأخلاقيات المهنة:

- إن علاقة العميد بأولياء الأمور ميدان خصب لتحقيق أهداف نشر الثقافة الخلقية، وتأكيد الالتزام بأخلاقيات المهنة، فمن خلال هذه العلاقة يتأكد حرص رئيس الجامعة على الصالح العام للطلاب وهو التزام مهني أساسي، ويتعمق مفهوم المسؤولية المشتركة مع ولي الأمر عن التنشئة الخلقية السليمة للطلاب، ويتأكد أيضاً أهمية قيم الحوار والتعاون من أجل حل المشكلات التعليمية وغير التعليمية، ويتأكد كذلك عدد من القيم الأخرى مثل أهمية الدراسة العلمية والمنهج العلمي والتشخيص المنهجي والقرار الحاسم والمتابعة الفعالة والعدل والمساواة والحب . والحقيقة أن القائمة طويلة ويصعب حصر بنودها . وخلاصة القول أن العميد مسئول مهنياً عن تنمية كل هذه القيم الإيجابية في المجتمع وعلاقته بأولياء الأمور قناة ميسرة للغاية وتلقائية للنهوض بهذه المسؤولية جزئياً على الأقل .

ضبط عمليات التقويم ومحاربة عوامل الفساد:

- والعميد مسئول عن ضبط الامتحانات وضبط تقويم الطلاب لمحاربة أي غش أو شروع فيه ولمحاربة أي تساهل أو تعنت بغير مسوغ . وهو إذ يفعل ذلك يقوم بمسؤوليته المهنية، وهو أيضاً يسهم في نشر ثقافة العدل والأمانة والاجتهاد بين الطلاب والأساتذة على السواء . انه بطريق مباشر وغير مباشر يدعم أيضاً المكانة العلمية والسمعة العلمية للكلية والجامعة .

خلق المناخ العلمي والنفسي:

- رئيس الجامعة مسئول عن خلق المناخ العلمي والنفسي الذي يشعر فيه الأساتذة بالأمان والاطمئنان، ويتوقع منهم الإبداع والابتكار وحرية الرأي وحرية الفكر .. وعليه تشجيع الأساتذة (والطلاب) في تفوقهم وتميزهم، وتوفير التوقير والاحترام لهم وتلبية طلباتهم المشروعة دون إبطاء . وأود هنا على وجه الخصوص أن أشير الى أهمية التعامل المتميز بالحب والرعاية مع شباب الأساتذة، وأيضاً الى أهمية التعامل المتميز بالتوقير والاحترام مع شيوخ الأساتذة . العميد مسئول عن تهيئة بيئة يشعر فيها الأساتذة المتفرغون بعد سن التقاعد أنهم يؤدون مهمة جليلة ويقومون بواجبات هامة، وان يستفيد بالفعل من عطائهم وإسهاماتهم، وهناك عشرات المجالات لهذه الاستفادة .

النظام العام والآداب العامة في الكلية

- العميد مسئول عن حماية النظام العام والآداب العامة في الكلية، وتلك بديهية أولى بحكم أننا نعيش في دولة القانون، على أنى أود التأكيد على أن العميد سيكون له تأثير كبير عند التطبيق، فان مفهوم النظام العام مفهوم واسع، وسيكون التفسير الذي يأخذ به العميد مهما في تحديد هوية المناخ في كليته، وبالتالي نوع الثقافة السائدة فيها .

كفاءة استخدام الموارد المتاحة

- العميد مسئول مهنياً عن كفاءة استخدام الموارد المتاحة له، خاصة المال العام، وعليه بالتالي توخي الحذر والدقة في الإنفاق، وفي تفويض سلطة البت في الشراء أو الإسناد، وفي تشكيل لجان الممارسة ولجان فض المظاريق ولجان البت ولجان الاستلام، فكل هذه اللجان لها دور في الحفاظ على المال العام .

وعلى العميد أيضاً أن يتوخى الأمانة التامة عند التصرف في أي موارد تتاح للكلية عن طريق الوحدات ذات الطابع الخاص، أو المنح، أو تمويل البحوث، أو غير ذلك من المصادر . المهم أن يكون العميد أميناً في التصرف . والأثر المترتب على هذه الأمانة (أو عدم الأمانة) يتجاوز كثيراً الحالة التي نكون بصدها الى التأثير العام في مناخ الكلية، والآثار المضاعفة بعد ذلك على الأساتذة والإداريين والطلاب، ثم الآثار النهائية على المجتمع ككل . وأنا أتحدث عن هذه الآثار سواء كانت إيجابية أو سلبية .

تطبيق سياسة الموارد البشرية المتمشية مع القيم والأخلاق

- العميد مسئول عن تطبيق سياسة الموارد البشرية المتمشية مع القيم والأخلاق المهنية العامة فمثلاً :
 - إذا تعلق الأمر بالتعيين طبق القانون، والتزم بالسياسات العامة، وحاول اختيار الأفضل دائماً .
 - وإذا تعلق الأمر بالتنمية المهنية حاول جاهداً توفير فرص التنمية المهنية للجميع حسب طاقاتهم والمتوقع منهم، وعليه أخذ نشاط التنمية المهنية مأخذ الجد والمسئولية .
 - وإذا تعلق الأمر بالتحفيز استخدم كل ما في طاقته من حوافز مالية أو معنوية لتحقيق التحفيز الكافي ليحافظ على قوة الدفع في الحركة العلمية والتعليمية والنشاطية بالكلية .
 - وإذا تعلق الأمر بالمتابعة وتقييم الأداء كان أميناً في المتابعة، وأميناً في التقارير وأميناً في التقييم .
 - (وهذا حكم عام) وإذا تعلق الأمر بتشكيل لجان الاختيار أو لجان التقييم أو لجان فحص البحوث أو اللجان العلمية أو لجان القطاعات أو غير ذلك من اللجان المؤثرة على الأفراد والمؤثرة في نفس الوقت على الجامعة ، إذا تعلق الأمر بذلك وجب التدقيق في الاختيار والموضوعية فيه .
 - وإذا تعلق الأمر بتوقيع الجزاءات التصحيحية على العميد ألا ينسى أن الهدف هو التصحيح وليس الانتقام أو " تصفية الحسابات "
 - وإذا تعلق الأمر بالترقيات وجب على العميد مراعاة التزاماته المهنية والإنسانية معاً فلا يسير في إجراءات ترقية بغير جدارة مهنية، ولا يؤخر ترقية لأسباب شخصية، على أن يكون رائده دائماً هو الصالح العام ومصصلحة الأستاذ محل الترقية .

تنمية الصف الثاني وإتاحة الفرصة أمام القيادات الشابة

- عميد الكلية مسئول عن تنمية الصف الثاني وإتاحة الفرصة أمام القيادات الشابة (وهنا نحن نتحدث عن العميد ولكني اذكر بان الحديث في هذا الجزء هو عن كل القيادات الجامعية، والملاحظات على الجميع متقاربة) .
- على العميد أن يوجه الأساتذة والعاملين الى أن خدمة المجتمع جزء أساسي من مسئولية الجامعة، وان يوجه الأنشطة الجامعية بما يؤدي الى النهوض بهذه المسئولية على أكمل وجه ممكن.
- أن تنمية وتجهيز القيادات الجديدة، أو الجيل الثاني والثالث من القيادات مسئولية مهنية رئيسية للقيادات الجامعية . وصحيح أن بعض القيادات الجامعية تفضل دوام الحال، مع أن ذلك من المحال، إلا أن الكثرة الغالبة تدرك مسئوليتها في هذا الشأن، حيث يعبر تواصل الأجيال عن استمرارية المؤسسة الجامعية ذاتها واستقرار هيكلها وأنظمتها وسياساتها .
- على القيادات الأكاديمية للكلية أن تبذل قصاري جهدها لإرساء مجموعة من المعايير الرسمية وغير الرسمية المرشدة لسلوك الأساتذة والعاملين بمعنى أن يقوموا بتطوير مجموعة من المبادئ والقواعد المعبرة عن أخلاقيات وآداب المهنة لتكون مرجعاً ومرشداً في نفس الوقت يلتزم به الجميع . وبصفة عامة أن على العميد تطوير وتطبيق سياسات أخلاقية في عمله تطبيقاً للمبادئ الأخلاقية العامة، فما لا يوجد بشأنه نص يطبق ما هو معروف من معايير ومبادئ أخلاقية عامة .

وثيقة القيم والتقاليد الجامعية

الأستاذية ليست مهنة.. إنها منهج يدرّب عليه حتى يصبح جزءاً من كيان الأستاذ وطريقاً يختاره ويلتزم به، أساسه المنطق الحر ووسيلته التجربة والاختيار.. والأستاذة ملوك مهنتهم وأصحاب الرأي فيها والقائمون على تطويرها وتقديمها، فأستاذ الجامعة لم يصل إلى الأستاذية إلا بعد ممارسة طويلة للعمل العلمي المتصل بمجال نشاطه حتى احتل مقعداً بارزاً فيه فإذا استشير أشار بما هو صحيح وإذا احتكم إليه كان عن بيّنة وخبرة فصل الخطاب، الأستاذ يعمل بالبحث العلمي مؤمناً به ومتجرداً له، زاهداً في غيره من المهن، يعيش عادةً بالمنطق سواء في بحثه أو سلوكه مع الناس أو مع نفسه، فما لا يقبله المنطق يرفضه، فهو لا يقبل فكرة لا يقوم على صحتها دليل منطقي.. استنتاجي أو تجريبي.. وقبوله لأية فكرة لا يعنى تسليمه مطلقاً، بل يعمل على النظر فيها ويحاور ويناقش أمرها، وهو في ذلك ينادى بنفسه عن الاندفاع والمكابرة، ينظر في كل الأمور بعين الناقد، لا بحثاً عن العيوب والمساوي، بل تطلعاً إلى ما هو أفضل وأكمل، واضعاً نصب عينيه أن حقائق اليوم هي أحلام الماضي القريب، وهو لا يتعصب لاكتشاف أو فكرة، فلا تعصب في العلم، وهو إذ يرحب بالأفكار والمبتكرات الجديدة، يتطلع في نفس الوقت نحو آفاق أكثر جديّة.



ثانياً: ميثاق أخلاقيات البحث العلمي

المقدمة

وضعت هذا الوثيقة لتكون مرشداً لتوجيه جميع المستفيدين من البحث العلمي بالكلية من باحثين ومشرفين وأساتذة بل والمجتمع الأكاديمي ككل إلى السلوك المناسب تجاه البحث العلمي. وتحدد الوثيقة معايير حسن السلوك والأمانة العلمية والمثل العليا والمبادئ العامة التي تضع ضوابط مناقشة القضايا الأخلاقية التي يجب أن تسود مجتمع الكلية. ومن أجل وضع معايير وضوابط هذا الوثيقة كان من الواجب التمييز بين السلوك القانوني من جانب والسلوك الأخلاقي من جانب. مع الأخذ في الاعتبار أن هناك العديد من المساحات متداخلة بينها يجب وضعها في الاعتبار عند تداول ومناقشة أي موضوع يخص الكلية. وقد حددت هذا الوثيقة مجموعة من المعايير لتحقيق سلوك أخلاقي جيد روعي فيها إمكانية قياس مؤشراتها على أرض الواقع بشفافية تامة.

خرجت هذه المعايير بعد الاطلاع ودراسة العديد من وثائق المؤسسات الأكاديمية المشابهة في اليمن ومصر والسعودية وتم تجميع البيانات والمعلومات المتاحة وتم تحليلها والخروج بمجموعة المعايير التي تتواءم وتنسجم مع أنشطة الكلية المختلفة والتي يمكن قياسها.

إن هذه الوثيقة موجهة بشكل خاص إلى الجهات المعنية بالبحث العلمي في الكلية والقائمين على إعداد الأبحاث العلمية أو المساهمين بها. و يهدف إلى تعزيز تطبيق المعايير العامة للسلوك العلم الأخلاقي في إعداد وعمل تلك الأبحاث، كما يركز بشكل خاص على الطرق الواجب إتباعها في التعامل مع الانتهاكات التي تحصل لتلك المعايير. وتتناول الوثيقة بداية عدداً من المقاييس والمعايير العامة التي يجب أن تنطبق على السلوك العلمي، كما تتناول انتهاكات تلك المقاييس والمعايير. ومن ثم تتناول طرق منع انتهاك الأمانة العلمية مشيرة إلى العوامل التي قد تلعب دوراً في ذلك. وتقدم الوثيقة أيضاً ملخصاً عن مجموعة من التعليمات للتعامل مع الانتهاكات المزعومة للأمانة العلمية. وتختتم ببعض الملاحظات عن العقوبات التي قد تفرض على صاحب العمل في حال ثبوت حالات سوء تصرف علمي في مؤسسته.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

يتنوع البحث العلمي كثيراً في طبيعته ويتناول مواضيع مختلفة للغاية. وعلى نفس المنوال، تختلف أساليب البحث فيما بينها. وهناك عدداً من المبادئ العامة الواجب إتباعها والتقيد بها في كل فروع العلوم والتي تتعلق بمجملها بالأمر المعيارية للبحث والقواعد السلوكية الواجب التقيد بها عند القيام به. وتقتضي أخلاقيات البحث العلمي احترام حقوق الآخرين وآرائهم وكرامتهم، سواء أكانوا من زملاء الباحثين، أم من المشاركين في البحث أم من المستفيدين من البحث، وتتبنى مبادئ أخلاقيات البحث العلمي عامة قيمتي " العمل الإيجابي " و " تجنب الضرر " ، وهاتان القيمتان يجب أن تكونا ركيزتي الاعتبارات الأخلاقية خلال عملية البحث ، وهناك بعض الاعتبارات بالنسبة للسلوك الأخلاقي تتضمن الآتي:

- المصداقية Truthfulness
- الخبرة Expertise
- السلامة Safety
- الثقة Trust
- الموافقة Consent

- الانسحاب Withdrawal
- التسجيل الرقمي Digital Recording
- التغذية الراجعة Feedback
- الأمل المزيف / الكاذب False Hope
- مراعاة مشاعر الآخرين Vulnerability
- استغلال المواقف Exploitation
- سرية المعلومات Anonymity
- حقوق الحيوان Animal Rights

ولتوضيح هذه الاعتبارات فصلها على النحو الآتي:

المصداقية (Truthfulness):

يجب أن تكون نتائج بحثك مقولة بصدق، وأن تكون أمانة فيما تنقله، وألا تكمل أية معلومات ناقصة أو غير كاملة معتمداً على ما تظنه قد حصل، ولا تحاول إدخال بيانات معتمداً على نتائج النظريات، أو الأشخاص الآخرين.

الخبرة (Expertise):

يجب أن يكون العمل الذي تقوم به في البحث مناسباً لمستوى خبرتك وتدريبك، أو لا أعد العمل المبدئي ثم حاول فهم النظرية بدقة قبل أن تطبق المفاهيم أو الإجراءات، وسيكون الشخص الخبير في مجال بحثك خير مساعد لك في اختيار الأشياء التي ينبغي عليك النظر فيها.

السلامة (Safety):

لا تعرّض نفسك لخطر جسدي أو أخلاقي، وخذ احتياطاتك التحضيرية عند التجارب كلها، ولا تحاول تنفيذ بحثك في بيئات قد تكون خطيرة من النواحي البيولوجية، الجوية، الاجتماعية، أو الكيميائية، كما أن سلامة المستهدفين من البحث مهمة أيضاً، فلا تخرجهم أو تشعرهم بالخجل أو تعرضهم للخطر في موضوع بحثك.

الثقة (Trust):

• يعتمد البحث العلمي على الثقة المتبادلة بين العلماء، بحيث يقوم كل باحث بإجراء بحثه بدقة وعناية لذا فإن على الباحث ان يحاول بناء علاقة ثقة مع الذين يعمل معهم، حتى يحصل على تعاون أكبر منهم ونتائج أكثر أدقة، ولا يجب ابدأ ان يستغل ثقة الناس الذين تقوم بدراستهم.

الموافقة (Consent):

تأكد دائماً من حصولك على موافقة سابقة من الذين تود العمل معهم خلال فترة البحث، إذ يجب أن يعلم الأفراد المراد دراستهم أنهم تحت الدراسة، فمثلاً إذا احتجت الدخول في ملكية الآخرين عليك الحصول على موافقتهم لذلك، فعدم التخطيط المبدئي والجيد لبحثك قد يضطرك للبحث عن موقع آخر والبدء من جديد.

الانسحاب (Withdrawal):

الأفراد المراد دراستهم أو العاملين في البحث أو طلابه لديهم الحق للانسحاب من الدراسة في أي وقت، ويجب ان نتذكر دائماً أن المشاركين غالباً ما يكونون متطوعين ويجب معاملتهم باحترام وأن الوقت الذي يخصمونه لأجل البحث يمكنهم أن يقضوه في عمل آخر أكثر ربحاً وفائدة لهم، ولهذا السبب يجب أن نتوقع انسحاب بعض المشاركين، والأفضل بالطبع أن يبدأ البحث بأكثر عدد ممكن من الأفراد لوضعهم تحت الدراسة، بحيث يمكن الاستمرار مع مجموعة كبيرة كافية لتتأكد من أن نتائج البحث ذات معنى.

التسجيل الرقمي (Digital Recording) :

لا تقم بتسجيل الأصوات أو النقاط صور أو تصوير فيديو دون موافقة المستهدفين من البحث، وأحصل على الموافقة المسبقة قبل بدء أي تسجيل ، ولا تحاول استخدام آلات تصوير أو ناقلات صوت مخبأة لتسجيل أصوات وحركات المستهدفين ، ولا بد أن تدرك أن طلب الموافقة بعد التصوير غير مقبول .

التغذية الراجعة (Feedback) :

إذا كان بمقدورك إعطاء تغذية راجعة للمستهدفين من بحثك فافعل ، قد لا يكون بمقدورك تزويد المشاركين بالتقرير كاملاً ، ولكن إعطائهم ملخصاً أو بعض العبارات والتوصيات قد تكون مهمة لديهم وتفي بالغرض المطلوب ، ومهم جداً أن تعرض عليهم الصور والأصوات أو النصوص المطبوعة للعبارات التي قالوها مسبقاً قبل النشر ، حتى لا يتعرض المستهدفون لأي ضرر جسدي أو معنوي بسبب تفسيرك لما قالوه أو فعلوه ، تأكد دائماً من أخذ الموافقة المسبقة قبل النشر .

الأمل المزيف / الكاذب (False Hope) :

لا تجعل المستهدفين يعتقدون من خلال أسئلتك بأن الأمور سوف تتغير بسبب بحثك أو مشروعك الذي تجريه، ولا تعطِ وعوداً خارج نطاق بحثك أو سلطتك أو مركزك أو تأثيرك.

مراعاة مشاعر الآخرين (Vulnerability) :

قد يكون بعض المستهدفين أكثر عرضة للشعور بالانهزامية أو الاستسلام بسبب عامل السن أو المرض أو عدم القدرة على الفهم أو التعبير؛ فيجب عليك مراعاة مشاعرهم.

استغلال المواقف (Exploitation) :

لا تستغل المواقف لصالح بحثك؛ فلا تفسر ما تلاحظه أو ما يقوله الآخرون بشكل غير مباشر حتى تخدم بحثك

سرية المعلومات (Anonymity) :

عليك حماية هوية المستهدفين في كل الأوقات فلا تعطِ أسماء أو تلميحات تؤدي إلى كشف هويتهم الحقيقية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحويل الأسماء إلى أرقام أو رموز مع التأكد من إتلاف كل ما يتعلق بهوية المستهدفين بعد انتهاء الدراسة .

حقوق الحيوان (Animal Rights) :

إذا كانت دراستك متعلقة بالحيوان فإن هناك اعتبارات أخلاقية في هذا الخصوص يجب عليك مراعاتها؛ إذ يجب عليك معاملة الحيوان ورعايته الرعاية اللائقة به والإحساس بمدى الألم وعدم الراحة عنده ، هذا بالتوافق مع متطلبات أهداف أي دراسة أو بحث تقوم به ، يجب أن تبحث عن النصيحة من المعلم المشرف والشخص الخبير في مجال البحث الذي تجريه قبل البدء بأي دراسة تقتضي وجود حيوانات سواء في المختبر أو في ميدان الدراسة.

المبادئ الأخلاقية المصاحبة لممارسات البحث العلمي

يتطلب البحث العلمي توافر مجموعه من القيم والمبادئ الأخلاقية فيمن يمارسه . ويخطئ من يتصور أن العملية البحثية لا تعدو مجرد فهم مجموعه من الأسس والإجراءات التي تتصل بتحديد المشكلة وإعداد التصميم البحثي وتجميع البيانات والتعامل الإحصائي مع تلك البيانات وكتابة تقارير البحث وإنما هناك مجموعه من المعايير الأخلاقية التي تصاحب كل مرحلة من تلك المراحل . وعلى الباحث أن يكون ملماً بتلك المعايير والقيم ذلك أنه يتعامل مع بشر لهم حقوقهم ولهم كرامتهم والتي يجب الحفاظ عليها وصيانتها من كل ضرر ظاهر أو متحمل .

البحث العلمي إذن عمليه أخلاقيه وذلك بإضافة إلى أنه عمليه منهجيه تؤدي إلى اكتساب المزيد من المعرفة عن الظواهر المختلفة وحل ما يواجهنا من مشكلات في مجالات التربية وعلم النفس ولذا فإن الباحث العلمي مواصفات أخلاقيه يجب أن يكون مسلحاً بها جنباً إلى جنب مع المواصفات المعرفية والمنهجية ومن هذه المواصفات الأخلاقية : الأمانة والصدق والموضوعية

1-المبادئ الأخلاقية المصاحبة لتخطيط البحث :

عندما يبدأ الباحث في التفكير في مشكلة البحث وفي إعداد تصميم بحثي يجيب به عن التساؤلات المطروحة في المشكلة فإنه يجب أن يفكر في أمرين هاميين :

الأمر الأول : ألا يكون خطة بحثه بمثابة نسخه مكرره طبق الأصل من دراسة أخرى سابقه بالشكل الذي يلقي ظلالة من الشك على أمانة الباحث العلمية . وهذا لا يمنع من أن يفكر الباحث في إجراء دراسة مناظره لدراسة أجريت في بيئة أخرى إلا أن ذلك يجب أن يكون محكوماً ببعض الضوابط منها : الإشارة الواضحة إلى الدراسة الأصلية ووجود أو فائده علميه تبرر تكرير دراسة سبق إجراؤها في بيئة أخرى .

الأمر الثاني : ألا يكون هناك احتمال بأن تؤدي الدراسة المزمع إجراؤها إلى إلحاق ضرر ظاهر أو محتمل بأشخاص آخرين . وفي حالة احتماليه وقوع ضرر أو إلحاق أذي بأشخاص آخرين ، فإن الباحث يجب أن يلجأ إلى من يستطيعون تقديم مشورة صادقه فيما يتصل بكيفية إجراء الدراسة لفائدتها العلمية مع تجنب إمكانية إلحاق أذي بالمشاركين في الدراسة .

2-المبادئ الأخلاقية المصاحبة لعملية جمع البيانات :

تتشأ معظم المشكلات الأخلاقية في الفترة التي يقدم فيها الباحث على تجميع بياناته من المشاركين في الدراسة فتلك المرحلة بمثابة موقف صعب يحتاج فيه الباحث إلى أن يوازن بين العديد من القرارات التي تبدو متعارضه مع بعضها وخصوصاً تلك التي تتصل بالأضرار المحتمل حدوثها للأفراد المشاركين في الدراسة .

علي سبيل المثال : لو أن من بين إجراءات البحث إساءة معاملة الأطفال المشاركين في الدراسة ، وذلك من أجل الحصول على معلومات معينه قد تكون لها قيمتها من الناحية العلمية فإن السؤال الذي يجب أن يسألب في تلك الحاله هو : هل يتم مثل هذا البحث من أجل الحصول على معرفه جديدة على الرغم مما يسببه هذا من انتهاك للحقوق الخاصة للأفراد ؟ أم أن حماية تلك الحقوق الخاصة للأفراد تقتضي منا أن نضحى بمثل هذه المعرفة ؟

وبصفه عامه فإن المشكلات الأخلاقية المصاحبة لعملية تجميع البيانات تختلف حدتها من مجال لآخر فلنفكر على سبيل المثال في دراسته يتم فيها حقن بعض المرضى في مستشفى معين بخلايا سرطانيه وذلك بغرض تحديد درجة مقاومة الأجسام البشرية لتلك الخلايا مثل هذه الدراسة ما كان يمكن أن يكون هناك اعتراض عليها لو كان المرضى على درايبه تامه بما يقوم به الباحثون بعمله وقبلوا التطوع في المشاركة فيها بعد تلقيهم تلك المعلومات أما إذا لم يتلق المرضى تلك المعلومات أو أعطوا معلومات مضللله فإن الدراسة بذلك تكون قد انتهكت حقاً من أخص حقوق الإنسان وهو أن يعرف ماذا يحدث له تماماً قبل أن يتعرض لأي معالجه من المعالجات .

ومن المشكلات الأخرى التي يحتاج أن يفكر فيها الباحث التربوي مشكلة أثر تفاعله مع البيئه التي يجري فيها البحث بما يتضمن من مفحوصين على نتائج البحث

ومن أكثر الدساتير الأخلاقية شيوعاً تلك المبادئ الأخلاقية العشرة التي قررتها الجمعية الأمريكية لعلم النفس عند إجراء البحوث على آدميين :

1- عند التخطيط لدراسة ما فإن المستقضي يتحمل المسؤولية الشخصية عن المعايير الأخلاقية المتصلة بالدراسة وإذا وجد الباحث صعوبة في الإلتزام التام بذلك المبدأ وذلك لاعتبارات علمية وإنسانية فعليه أن ينشد المشوره والنصيحة من القادرين على تقديمها وأن يفكر في إجراءات وقائيه لحماية وصيانة حقوق المشاركين في البحث .

2- إن مسؤولية ترسيخ ممارسات أخلاقية مقبولة في البحث والحفاظ عليها تقع دائماً على المستقضي كما أن الباحث مسؤول أيضاً عن الممارسات الأخلاقية لمساعديه وزملائه ومن يستخدمهم للتعامل مع المشاركين في البحث .

3- يتحمل الباحث مسؤولية إعلام المفوضين بكل سمات البحث وشروطه والتي يمكن أن يكون لها تأثيرها على قرارهم فيما يتصل برغبتهم في المشاركة في البحث . كما يجب على الباحث أن يجيب على كل استفسارات المفوض فيما يتصل بتلك السمات التي يمكن أن يكون لها تأثير على رغبته في المشاركة

4- يعد الانفتاح والأمانة سمتين أساسيتين من السمات التي تحكم علاقه بين المستقضي والمشارك في البحث وعندما تستلزم المتطلبات المنهجية لدراسة ما ممارسة نوع من الخداع والتضليل فيجب أن يكون المستقضي مطمئناً إلى فهم المشارك لأسباب ذلك التصرف وأن يحرص دائماً على العلاقة بينه وبين المشارك .

5- على المستقضي أن يحترم حرية الفرد في أن يرفض المشاركة في البحث او في أن يرفض الإستمرار في المشاركة في أي وقت . فالمستقضي مسئول عن كرامة المشاركين وسعادتهم .

6- البحث المقبول من الناحية الأخلاقية يبدأ بإعداد اتفاق واضح وعادل بين المستقضي والمشارك يتم فيه تحديد مسؤوليات كل منهما بوضوح والمستقضي ملزم باحترام كل الوعود والالتزامات المتضمنة في ذلك الاتفاق ولا ينبغي أن يقوم المستقضي بتضليل الأفراد وإعطائهم وعوداً معينه .

7- يجب حماية المشاركين من أي وضع بدني أو عقلي غير مريح ومن أي ألم أو خطر قد يتعرضون له وعندما تكون هناك احتماليه لحدوث مثل هذه المخاطر فينبغي على المستقضي أن يعلم المشارك بذلك ويحصل على موافقته ويتخذ كل التدابير الممكنة لتقليل تلك المخاطر إلى أقصى حد ممكن .

8- بعد الإنتهاء من تجميع البيانات ينبغي على المستقضي أن يزود المشارك بتوضيح كامل لطبيعة الدراسة وبملخص واف عنه وأن يزيل أي تصورات خاطئه يمكن أن تكون قد علقت في ذهنه وعندما تكون هناك اعتبارات علمية وإنسانية تقتضي تأخير عرض هذه المعلومات أو حجبها فإن المستقضي يتحمل مسؤولية خاصه في التأكد من عدم وجود عواقب مدمره بالنسبه للمشارك .

9- في حالة وجود احتمال بأن تؤدي إجراءات البحث إلى حدوث عواقب غير مرغوبه بالنسبه للمشارك فإن المستقضي مسؤول عن تلك الآثار وإزالتها بما في ذلك الآثار بعيدة المدى .

10- البيانات التي تم الحصول عليها عن المشاركين في البحث طوال مدة الاستقصاء يجب ان تبقى سريه .

3- المبادئ الأخلاقية المصاحبة لعملية التعامل مع البيانات :

وتتمثل تلك الصفات في حرص الباحث على سرية البيانات الخاصة بكل مشارك من المشاركين في الدراسة . ولا ينبغي الباحث أن يستغل تلك الأسرار في التشهير بالأشخاص الذين ائتمنوه عليها أو في ابتزازهم وما يصدق على التعامل مع البيانات الخاصة بالأفراد

يصدق أيضا عند التعامل مع البيانات التي تشير إلى مؤسسه معينه بذاتها خصوصا إذا ما كان تلك الإشارة ما يسيئ إلى تلك المؤسسة على وجه التحديد .

مأزق أخلاقي آخر قد يقع الباحث عندما يجد أن النتائج التي حصل عليها بعد معالجته للبيانات تبرز عدم صحة وجهة النظر التي يتبناها البحث سواء كان التبني صريحا أو ضمنيا . قد يلجأ الباحث في مثل هذه الحالات إلى إجراء تعديلات في البيانات الخام تمكنه من أن يحصل على نتائج تدعم وجهة النظر المتبناه في البحث فإن ذلك يمثل إخلالا بالأمانة العلمية يعبر عن فهم منقوص لطبيعة البحث العلمي . فالنتيجة البحثية سواء كانت إجابيه أو سلبيه أم صفرية تعبر عن إسهام علمي بقدر إتباع الباحث لأسس وإجراءات البحث العلمي . والتجاء الباحث إلى محاولة إجراء تعديلات في البيانات إنما يتم عن شعور داخلي بأنه لم يتبع تلك الأسس والإجراءات بشكل أمين .

لذا فإن الباحث يجب أن يلتزم بتلك الأسس والإجراءات وأن يكون أمينا في تعامله مع بيانات بحثه وأن يكون موضوعيا في نقد تصميم بحثه لو جاءت النتائج مخالفه لتوقعات البحث كما يجب أن يدرك الباحث أن النتيجة التي يسجلها في تقريره البحثي بمثابة وثيقة ستداولها أجيال بعده وسوف يشهد الباحثون بها في مواقف عديدة .

مشكله أخلاقيه أخرى يواجهها الباحث تتصل باختيار الأساليب الإحصائية التي سيستخدمها في معالجة البيانات فقد يلجأ الباحث إلى اختيار أفضل أسلوب إحصائي يعطيه قدرا من التباين يبرز أهمية وجهة النظر التي يتبناها البحث أي أن اختيار الباحث للأسلوب الإحصائي ليس مبنيا على أسس علميه وإنما تحكمت فيه وجهة النظر الشخصية للباحث والباحث بذلك يتخلى عن صفة الموضوعية التي يجب أن يتحلي بها . كما أنه يتخلى عن الأمانة العلمية ويحيد عن الصواب في هذا التصور فعلي سبيل المثال : قد يميل بعض الباحثين إلى إيجاد ثبات أدوات بحثهم باستخدام أكثر من طريقه وذلك على أساس أن بعض الطرق تعطى معاملات ثبات أقل مما تعطيه طرق أخرى لنفس البيانات هذا أمر جائز من الناحية الأخلاقية ولا يتعارض في نفس الوقت من الاعتبارات العلمية اما إذا كان اختيار الأسلوب الإحصائي مرجعه الوحيد هو أن ذلك الأسلوب سوف يؤدي إلى إبراز وجهة نظر معينه يفضلها الباحث فإن الباحث بذلك يقع في مأزق أخلاقي لا يتناسب ومكانته كمعالج محايد للبيانات .

بعض المخاطر التي تكتنف البحث الجاد

هناك مخاطر عديدة يمكن أن تكتنف البحث الجاد في علاقته بحل المشكلات العلمية. وهذه المخاطر تتضمن ما يلي :

- 1-تكوين نتائج مبسرة غير ناضجة .
- 2-تجاهل الأدلة المضادة أو غير المتفق مع النتائج التي وصل إليها الباحث .
- 3-عادة التفكير داخل حدود ثابتة أي الافتقار إلى الأصالة .
- 4-عدم القدرة على الحصول على جميع الحقائق المتعلقة بالمشكلة
- 5-عدم الدقة في الملاحظة .
- 6-الخطأ في مطابقة أو توفيق علامات السبب والأثر .
- 7-التأثر بالأحكام الشخصية والتحيز الذاتي المسبق .

1-تكوين نتائج غير ناضجة :

كثيرا ما يدفع حماس بعض الباحثين إلى سرعة التعلق بنظره مثيره على الرغم من أن هؤلاء الباحثين يدركون أنه ليس هناك دليل كاف لتأييدها . ولو قد تذرعوا بالصبر والعمل فتره أطول في تقصي الحقائق لا بتعدوا عن الوقوع في الخطأ أن الباحث الدقيق لا يعلن عما في ذهنه إلا بعد اختبار جميع الفروض والوصول إلى الدليل الحاسم

-تجاهل الأدلة المضادة :

قد يتحمس الباحث مره أخرى للفرض الذي يضعه مما يجعله يتجاهل الأدلة المضادة الهامة ويمكن أن يكون لهذا التجاهل ما يبرره في المناقشات السياسية حيث يكون الهدف هو كسب جولة المناقشة والحوار بأى ثمن ولكن الدراسات العلمية لا تهدف إلى كسب المناظره والحوار وإنما تهدف إلى اكتشاف الحقيقيه وعلى ذلك فإن الدليل المضاد يجب أن يعطى نفس وزن الدليل المؤيد حتى ولو كان معنى ذلك تغيير الفرض المبدئي .

-3-عادة التفكير داخل حدود ثابتة :

لا شئ يؤدي بالبحث المثمر إلى الموت أكثر من العادات التى تكونها خلال سنوات تفكيرنا داخل حدود ثابتة . ويذهب بعض علماء النفس إلى القول بأنه حتى في الأشياء البسيطة كجمع عمود من الأرقام فإننا نميل إلى تكرار نفس الخطأ الذي وقعنا فيه من قبل . وعلى الباحث إذن أن يبذل كل جهده حتى يتجنب نماذج التفكير الجامده وأن يشجع في ذاته تكوين عادات الأصاله في التفكير .

-4-عدم استطاعة الباحث الحصول على جميع الحقائق المتعلقة بالمشكله :

هناك بعض الصعوبات التى قد يواجهها الباحث في الحصول على الحقائق اللازمه لتكوين الدليل الكافي والذي يؤدي بدوره إلى النتائج السليمه وكثيرا ما يرتكب الباحثون أخطاء جسيمه عندما يبنون نتائجهم على الدليل المبتور الناقص

-5-عدم الدقه في الملاحظه :

كثيرا ما يضطر الباحث إلى إعادة التجارب التى قام بها للتأكد من أن جميع العناصر قد لا حظها صحيحه وكثيرا ما يهمل الباحث بعض العوامل ويرى من هذه العوامل فقط ما يحب أن يراه .

-6-الخطأ في مطابقه أو توفيق علامات السبب والأثر :

وهذا خطر موجود دائما وعلى الباحث ان يكون حذرا في صياغته لهذه العلاقات ومن الأمثله التى يتندر بها في هذا المجال أن أحد الرواه أعلن أنه خلال السنوات التى كان النادى العربي في الكويت يكسب فيها بطوله كرة القدم كان هناك رخاء ورخص الأسعار بالكويت وعلى ذلك فحتى تصل الكويت إلى الرخاء وتقتضي على الغلاء فينبغي أن تتخذ جميع السبل حتى يكتسب النادى العربي مباريات كرة القدم بصفه مستمره ولسوء الحظ فإن هناك بالفعل نتائج خطيره في البحث تترتب على مواقف ليست بعيده عن هذا المثال الذي نذكره للمزاح .

-7-الإفتقار إلى الموضوعيه :

يجب أن تكون الحقيقه والحكمه ضالاه الباحث العلمى والدراسات التى تقوم بها بعض الباحثين لتأييد معتقدات وايدولوجيات معينه يكون الباحث ملتزما بها من قبل هذه الدراسات تخدم أغراضا مشكوكا فيها من غير شك . فعلى الباحث أن يبحث مشكلته بموضوعيه وبلا تحيز حتى تكون نتائجها صحيحه على قدر المستطاع .

انتهاك الأمانة العلمية:

الوسائل التى يمكن أن تنتهك بها الأمانة العلمية

يمكن انتهاك الأمانة العلمية قبل إجراء البحث (عند الحصول على المنح أو عند تخصيص المهام البحثية أو عند رسم خطط إنجاز البحث)، أو بينما يتم العمل عليه، أو عند تقديم النتائج أو نشرها.

ويمكن تمييز ثلاثة أصناف من انتهاكات الأمانة العلمية.

1. الغش

2. الخداع والتضليل

3. انتهاك حقوق الملكية الفكرية

أمثلة لانتهاك الأمانة العلمية:

1. تحريف نتائج دراسات المصادر

2. تقديم النتائج بصورة انتقائية

3. تقديم بيانات وهمية في أعقاب مشاهدة أو تجربة،

4. تطبيق أساليب إحصائية بشكل خاطئ عن قصد

5. التفسير غير الدقيق أو التحريف المقصود لنتائج الأبحاث،

6. انتحال نتائج أو نشرات صدرت عن الآخرين

7. حذف أسماء المؤلفين المساعدين الذين قدموا مساهمة ملموسة في البحث، أو إضافة أسماء أشخاص لم يشاركوا به أو لم يساهموا

بطرق ذات قيمة،

8. الإهمال في إجراء البحث، أو في إعطاء التعليمات لإجرائه، أو إغفال الإجراءات التي تسمح بالكشف عن الأخطاء ودرجة عدم

الدقة،

9. إهمال القواعد المتبعة في التعامل مع البيانات السرية، وطباعة تصاميم الفحص أو برامج الحاسوب دون إذن.

منع الانتهاكات العلمية

يجب عمل كل ما هو ممكن لجعل الباحثين يحترمون المبادئ الأساسية للسلوك العلمي الاحترافي. ومن الطرق الممكن اتباعها في هذا

المجال:

1. التدريب والممارسات التي تنمي المهارات الصحيحة.

2. إطلاق وزيادة الوعي والثقافة بمعايير أخلاقيات البحث العلمي

3. وجود قواعد ملزمة واضحة وشفافة تطبق على الجميع

أمثلة لسوء السلوك العلمي

كتب في الصحافة العالمية عن حالات عديدة، منها، على سبيل المثال، طبيب أمراض عصبية لفق بيانات لتجربة دفع له مقابلها عن

كل حالة، وعالم نفس نقل الكثير من النصوص من أعمال زميل أمريكي له دون التتويه بمصدره، وعالم في الكيمياء الحيوية ذهب

إلى الصحافة بفرضيات غير مثبتة بالكامل حول علاج مرضى نقص المناعة المكتسبة، وباحت في مجال البيئة أجبر على تعديل

بعض استنتاجات البحث من قبل ممول المشروع. وقبل ذلك، قام مؤلفون بكشف عدد كبير من حالات الغش والخداع. وفي أحد

الأعمدة الصحفية

العقوبات

1. إذا تم التحقق من حصول سوء سلوك علمي، فهناك العديد من العقوبات التي تتراوح بين التأنيب في أخفها والطرده في أشدها.
2. ان مسؤولية فرض أية عقوبات تبقى ضمن اختصاص مجلس الكلية والمجالس الأعلى وجهات التحقيق المختصة، وبالتالي فلن يكون هنالك مجال للجوء إلى جهات أعلى رسمية وستبقى المخالفات ومدى تطبيق القواعد عليها في حدود المجتمع الأكاديمي.
3. ويبقى تنمية ضمير علمي ناضج وإحساس جوهري بالمسؤولية عند الباحث هي جوهر الموضوع لما لها من أهمية قصوى، حيث ستمكن تنمية وتطوير هذه القيم وتعزيزها العلم من محاربة سوء السلوك والنشاطات الاحتيالية ومنعها بدلاً من أن يكون الخوف من الوقوع في الشراك أو العقوبات هو الرادع في هذا المجال.

تشكيل لجنة لأخلاقيات البحث العلمي

يجب إتباع إجراءات محددة عند وجود أي شك بوقوع انتهاك لمبادئ السلوك العلمي السليم. كان لزاماً على الكلية أن تنشئ لجنة لأخلاقيات البحث العلمي لمتابعة مدى توافق البحث العلمي مع قواعد الأمانة العلمية وتحمل مسؤولية وأمانة البحث لدى كافة الأطراف المستفيدة من البحث العلمي على أن تعين بها جهة مرجعية لمتابعة الأمانة العلمية يتم إبلاغها عن أي حالات مزعومة تتعلق بسوء السلوك العلمي ضمن الكلية.

المسؤوليات والواجبات

يتحمل جميع العاملين بالبحث العلمي مسؤولية التأكد من القيام به وإتمامه بموجب القوانين المرعية وذلك لمنع وقوع إساءات علمية.

المراجع

- 1- أحمد بدر : أصول البحث العلمي ومناهجه ، المكتبة الأكاديمية، الطبعة التاسعة، 1996 .
- 2- حمدي أبو الفتوح عطيفه : منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية ، دار النشر للجامعات، 1996
- 3- عبد الرحمن العيسوي : الإضطرابات النفسية وعلاجها ، الدار الجامعية، 2006
- 4- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان : البحث العلمي ومصادر الدراسات العربية والتاريخية ، دار الشروق، 1995